Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year: 2023 Vol.5 No.1 pp: 80-92

Managing liquidity crisis risks through electronic payment methods -Study of the case of Algeria during the Covid crisis 19-

Mostapha redif [1], bouziane aiffa [2]redouane amri [3]

[1] *University Djillali Liabès, Sidi Bel Abbès, redif.cur@gmail.com*
2 University Djillali Liabès, Sidi Bel Abbès, bouziane.aiffa@univ-sba.dz
[3] *University Ahmed Zabana ,Relizane, ramriro@gmail.com*

ARTICLE INFO

Article history:
Received:16/05/2023
Accepted:19/06/2023
Online:30/06/2023

Key words:
Electronic payment,
liquidity crisis
risk management
Algerian economy
Corona pandemic
Jel Code: J 33, G21

ABSTRACT

Through this study, we aim to highlight the role of the use of electronic payment methods in reducing the crises and risks of frequent liquidity shortages in light of the Corona epidemic and its impact on the Algerian economy in general and the banking system in particular In conjunction with the decline in oil prices and the resulting decline in the amount of legal money in circulation for fear of transmission The study concluded that electronic payment methods alleviate liquidity problems, especially when applying the phenomenon of closure and quarantine, In addition, the Corona crisis was a positive push to increase the use of modern technology and payment methods in financial transactions, with reforms aimed at encouraging the use of electronic payment methods and keeping pace with the development of Algeria's financial and banking system.

إدارة مخاطر أزمة السيولة عن طريق وسائل الدفع الالكتروني

-دراسة حالة الجزائر خلال أزمة كوفيد 19-

مصطفى رديف[1]، بوزيان عيفة[2]، رضوان عامري[3]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، مخبر إدارة الابتكار والتسويق، الجزائر، redif.cur@gmail.com
[2] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، مخبر تسيير المؤسسات، الجزائر، bouziane.aiffa@univ-sba.dz
[3]جامعة أحمد زيانة، الجزائر، ramriro@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:2023/05/16
تاريخ القبول:2023/06/19
تاريخ النشر:2023/06/30

الكلمات المفتاحية

وسائل الدفع الإلكترونية
أزمة السيولة
إدارة المخاطر
الاقتصاد الجزائري
جائحة كورونا
Jel Code: J 33, G21

الملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الحد من أزمات ومخاطر نقص السيولة المتكرر في ظل تفشي وباء كورونا وانعكاسه على الاقتصاد الجزائري عموما والجهاز المصرفي خصوصا، وبالتزامن مع تراجع أسعار النفط وما نتج عنه في انخفاض كمية النقود القانونية المتداولة خوفا من انتقال العدوى، وخلصت الدراسة أن وسائل الدفع الإلكتروني تخفف من حدة مشاكل السيولة خصوصا عند تطبيق ظاهرة الإغلاق والحجر الصحي، بالإضافة إلى أن أزمة كورونا كانت بمثابة دفع إيجابي لزيادة استخدام التكنولوجيا ووسائل الدفع الحديثة في التعاملات المالية مع ضرورة تقديم إصلاحات تهدف لتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية ومواكبة لعصرنه تطور الجهاز المالي والبنكي في الجزائر.

*Corresponding Author: Mostapha REDIF.

(cc) BY-NC

- مقدمة:

شهد العالم عدة أزمات اقتصادية ومالية ولعل أزمة جائحة كورونا سنة كانت من أشدها وأعنفها على الإطلاق، ولم يقتصر أثرها على الأنظمة الصحية وسلامتها ، بل امتد عمق أثرها ليشمل جميع المجالات الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأصبح الاقتصاد العالمي عرضة للانهيار و باتت أرواح الملايين من البشر معرضة للخطر، ومع تزايد تفشي وباء كوفيد 19 أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ وباتت الحكومات تتبع أنظمة وقاية احترازية لتجنب تبعاتها، وكغيرها من الدول استجابت الجزائر للتقيد بالإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس، وأدى التسارع المتزايد من المخاوف الصحية لتحول العالم لاستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وأصبح العمل عن بعد ظاهرة حتميكما أن النظام المالي العالمي يواجه أكبر تحدي له في مثل هكذا ظروف خصوصا والعالم يشهد ركودا حادا وتراجع النمو بمستويات سلبية في أغلب مدن العالم وبما أن النقود تعتبر القلب النابض لديناميكية الحياة الاقتصادية فقد أصبح التعامل بالأوراق النقدية أمرا خطرا يهدد الوضع الاجتماعي والاقتصادي في كافة أنحاء دول العالم خوفا من انتقال العدوى، ومع تقلص الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره ، وباعتبار الجزائر دولة أحادية التصدير بدا ظاهرا انعكاس أثارها على حجم الكتلة النقدية المتداولة مما نتج عنه أزمة سيولة، كل هذه العوامل وضعت البنوك أمام خيار التوجه لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية لإدارة أزمة مخاطر نقص السيولة من جهة والحد من انتقال عدوى فيروس كورنا من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة:

قصد معالجة دراستنا نقوم بطرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

إلى أي مدى تساهم وسائل الدفع الإلكترونية في التخفيف من أزمة نقص السيولة في ظل جائحة كورونا؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نقسم بحثنا لمحورين أساسين كالآتي:

- ***المحور الأول:*** *مفاهيم عامة حول إدارة مخاطر أزمة السيولة ووسائل الدفع الإلكتروني؛*
- ***المحور الثاني:*** *الدفع الالكتروني ودوره في تخفيف أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا على مستوى الاقتصاد الجزائري.*

فرضيات الدراسة: *للإجابة على الإشكالية الرئيسية والوصول إلى تحقيق أهدافها تم صياغة فرضيتين*

- ✓ *يمكن لوسائل الدفع الإلكترونية أن تحل محل النقود التقليدية كآلية للتخفيف من حدة أزمة نقص السيولة في الجزائر؛*
- ✓ *تعتبر جائحة كورنا حافزا لزيادة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.*

أهمية الدراسة: *تكمن أهمية دراستنا في معرفة انعكاسات جائحة كورونا عل الاقتصاد الجزائري عموما وعلى الجهاز المصرفي خصوصا، ومدى أهمية استخدام التكنولوجيا ووسائل الدفع الحديثة لاحتواء الجائحة والتخفيف من وطأة الآثار الناجمة عنها مثل أزمة نقص السيولة.*

أهداف الدراسة: *تهدف دراستنا إلى:*

- ✓ *التعرف على أزمة السيولة وكيفية إدارة مخاطرها؛*
- ✓ *إبراز أثر جائحة كورونا على مستوى المؤسسات المصرفية؛*
- ✓ *معرفة مدى أهمية استخدام وسائل الدفع الالكترونية في التخفيف من انتشار عدوى فيروس كورونا؛*
- ✓ *جائحة كورونا وإيجابياتها في زيادة وتيرة استخدام وسائل الدفع الحديثة.*

المنهج المستخدم:

استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي لمعرفة المفاهيم المتعلقة بكل من خطر أزمة السيولة ووسائل الدفع الإلكترونية، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على أسلوب التحليل وفقا لبيانات ومعطيات بالاقتصاد الجزائري لبيان دور وسائل الدفع الإلكترونية خلال أزمة كوفيد 19.

1-مفاهيم عامة حول إدارة مخاطر أزمة السيولة ووسائل الدفع الإلكتروني

1-1-إدارة المخاطر وأزمة السيولة:

أولا: تعريف المخاطر البنكية:

تتعدد التعاريف حول معنى المخاطرة ويمكن إعطاء مفهوم شامل، حيث يقصد بالمخاطرة أنها حالة تكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة (حماد، 2003 ، صفحة 16)، ونظرا لتعدد المخاطر ومصادرها وبهدف قياسها ومتابعتها ومراقبتها نجد أن البنك يصعب عليه التمييز بين المخاطر وهذا راجع لعوامل داخلية وخارجية ويرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي لعدة عوامل منها زيادة الضغوط التنافسية، اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة (قاسيمي و فيلالي، يومي 12-13 ديسمبر 2011، صفحة 2)، ومنه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية كما يلي " تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين " (نعيمة، 2009، صفحة 03)

ثانيا: خطر السيولة:

ينشأ خطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الآجال القصيرة عند تاريخ استحقاقها (brana, cazals, & canffmann, 2003, p. 114)، فمخاطر السيولة هي أن يتعرض البنك لنشاط غير اعتيادي بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، وباعتبار المصارف وسيط مالي تقوم بجمع الودائع من الجمهور التي غالبا ما تكون قصيرة الأجل لتوزيعها في شكل قروض تكون طويلة الأجل، وهنا تقع المؤسسة المصرفية أمام عجز يتمثل في عدم تلبية حاجات الزبائن في أوقات معينة، ومنه يمكن القول أن خطر السيولة ينشأ عندما يواجه المصرف مشكلة عدم توفر النقد الكافي لمواجهة التزاماته القصيرة الأمد وتشمل مسحوبات الودائع والطلب على القروض والتسهيلات، ولإدارة مخاطر السيولة نتبع تسيير قصير المدى (تسيير الخزينة) وتسيير طويل المدى من خلال لجوء البنك إلى مختلف أسواق رأس المال التي تمكنه من إجراء تعديلات سريعة وبأقل تكلفة لمختلف أقسام هيكلة الاستحقاق على مستوى الأصول والخصوم (نعيمة، 2009، صفحة 333).

ثالثا: السيولة البنكية وأزمة السيولة

تعبر مدى القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية في أي وقت وبدون خسائر عن السيولة ؛ فيكون الاقتصاد في حالة توازن وعند عدم توفر النقدية اللازمة لسداد الالتزامات ،هنا تبدأ أزمة السيولة في الظهور إذا زادت أو كمية النقود المتداولة فإذا زادت السيولة في الاقتصاد عن المستوى المطلوب يقال ان هناك حالة من الإفراط النقدي مما يتسبب في زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، أما انخفضت السيولة في الاقتصاد عن المستوى المطلوب فيجد الفرد نفسه

عاجزا عن شراء السلع رغم أنها أسعار منخفضة ويخلق نوعا من الركود يؤثر على النشاط الاقتصادي، وينعكس هذا المفهوم على مستوى الجهاز المصرفي بصفته المسؤول عن إصدار النقود فتعبر مدى قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب النقدي من طرف المودعين، ومدى احتفاظه بودائع نقدية وقد عرفت لجنة بازل السيولة البنكية بأنها قدرة البنك على تمويل الزيادات في الموجودات والوفاء بالالتزامات في آجالها ودون تحمل خسائر غير مناسبة، فالسيولة على مستوى الجهاز البنكي ككل تعني قدرته على تلبية طلبات الائتمان في كل وقت ، وللسيولة البنكية أهمية بالغة فتكسبه سمعة طيبة اتجاه عملائه كما تحافظ على بقاء البنك واستمراره ونموه (سارة و سعدية، 2020، صفحة 85) ؛

1-2-وسائل الدفع الالكترونية:

أولا: مفهوم وسائل الدفع الالكترونية وأهم العوامل المساعدة على ظهورها:

تعرف حسب المادة رقم 06 الباب الأول من القانون 05/18 بأنها: "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية" (قانون رقم18-05، 2018) ، أما قانون المعاملات والتجارة الالكترونية التونسي يعتبر أنها «الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات " (القادر و أخرون، 2020، صفحة 31)؛

لقد ساعد على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني مجموعة من العوامل أهمها:

تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية، تطورات تكنولوجيا المعلومات، ظهور شبكة الأنترنت، ظهور البنوك الالكترونية وخدمات مصرفية جديدة، ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات (عبباسة، 2016، صفحة 349)؛

ثانيا: أنواع وقنوات وسائل الدفع الالكتروني: (النواري و الرؤوف، 2020، صفحة 45)

من بين أهم أنواع وسائل الدفع الالكتروني وأكثرها انتشارا لتنفيذ المعاملات نجد منها:

البطاقات البنكية وتسمى كذلك بالنقود البلاستيكية ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات عبر الإنترنت أو من المحلات التقليدية، وتنقسم البطاقات البنكية إلى ثلاثة أنواع هي (بطاقات الدفع، بطاقات الائتمان، بطاقات الصرف)؛

الشيكات الإلكترونية: تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص (البنك) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص يهما مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الالكتروني؛

النقود الإلكترونية: يعتمد نظام النقد الإلكتروني على البروتوكول الذي طورته شركة Cash Digit والذي سمي بـ-cash E، وعرفت على أنها مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونيا، التي تسمح بتبادل الأموال دون الحاجة لتحرير الأوراق وتتضمن علاقة ثلاثية بين المصدر والمستفيد والحائز؛

أما القنوات أو الوسائط التي يتم عبرها استخدم وسائل الدفع الالكتروني فهي كثيرة ومتعددة ولعل أهمها: آلة الصراف الآلي، نقاط البيع الالكترونية، الصيرفة (المنزلية الحمولة، الهاتفية)، التلفزيون الرقمي، الإنترنت المصرفي.

ثالثا: خصائص ومزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني:

تتميز وسائل الدفع الالكتروني بمجموعة من الخصائص والمزايا والعيوب نذكرها بالتفصيل من خلال ما يلي: (الكريم، العزيز، و مصطفى، 2019، الصفحات 95-96)

من بين خصائص الدفع الالكتروني أنه يتسم بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من في كل أنحاء العالم ، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التجارية والمالية التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين ،أيضا يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل، كما تستخدم لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد وذلك بإبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت عن طريق وسائل الاتصال اللاسلكية وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد، ولتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم يلزم تواجد أجهزة مصرفية لإتمام هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل ،ويتم الدفع الالكتروني من خلال شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، أو شبكة عامة تتعامل مع العديد من الأفراد لا توجد بينهم روابط معينة قبل ذلك؛

أما مزايا وسائل الدفع الالكتروني فتتمثل في:

- ✓ بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها سهولة ويسر الاستخدام كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع كما تعطيه فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة؛
- ✓ بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة؛
- ✓ بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية؛

أما عيوب وسائل الدفع الالكتروني فتتمثل في:

- ✓ بالنسبة لحاملها: تجنبه من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل خصوصا عند زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، أو عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد ي قد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء؛
- ✓ بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات في نشاطه التجاري؛
- ✓ بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعه.

2-الدفع الالكتروني ودوره في تخفيف أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا على مستوى الاقتصاد الجزائري

2-1-الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا:

تأثر الاقتصاد الجزائري في زمن كورونا، وبما أن اقتصادها يعتمد على النفط بحوالي 80 %، فقد شهد قطاع النفط تراجعا في أسعاره لتزداد حدة توتر وضعها الاقتصادي، وشلت جميع القطاعات الاقتصادية ،فعرف قطاع المحروقات

تأثرا كبيرا بسبب ضعف الطلب العالمي على النفط وتقلص مستوى الصادرات ا لجزائرية للبترول والغاز، كما انعكس انتشار الوباء سنة 2020 على قطاع الصناعة والسياحة والنقل والفلاحة (بولعراس، 2020، صفحة 168)، وتراجع معدل النمو الاقتصادي ليسجل قيمة سلبية بسبب تداعيات جائحة كورونا وسنوضح من خلال الشكل الآتي تأثير جائحة كورونا على معدل النمو الاقتصادي.

شكل 01: تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي خلال الفترة ما بين (2010-2020).

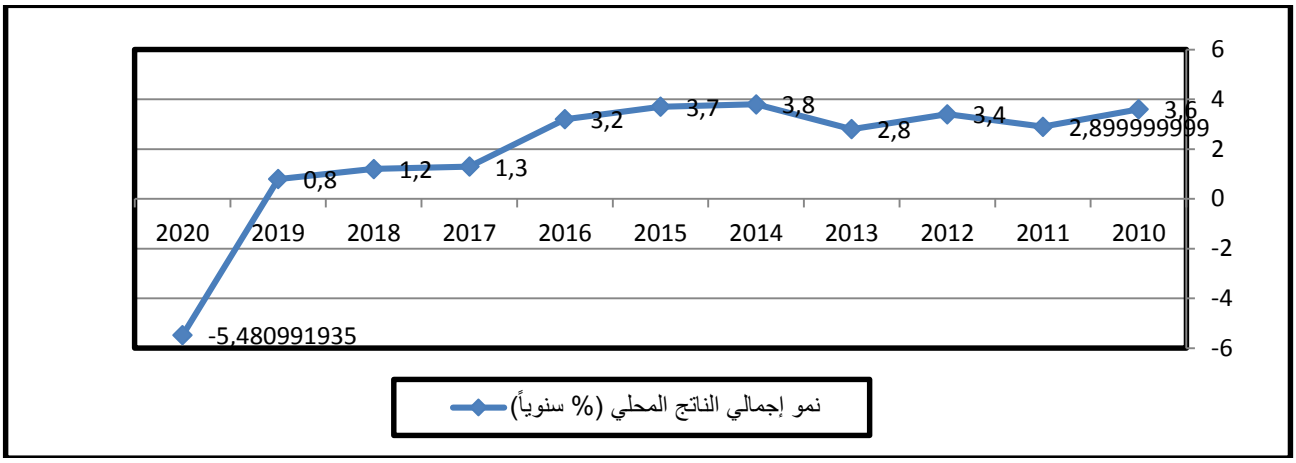

المصدر: (الدولي، 2022)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي كان مرتفع خلال الفترة من 2010إلى غاية 2016 حيث بلغ متوسط النمو ما يفوق 2.5%، بسبب برامج الإصلاح والانتعاش الاقتصادي التي سطرتها الجزائر لكن مع بداية سنة 2017 بدأ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي يتراجع حتى سجل سنة 2019 نمو متوسط قدره 0.8% ،وهذا راجع للتوترات السياسية والحراك الشعبي مما أثر على آداء النمو الاقتصادي في الجزائر، ومع بداية تفشي وباء كورونا بداية سنة 2020 وما صاحبه من شل جميع القطاعات وانخفاض سعر النفط انخفض معدل النمو لقيمة سلبية بمعدل_5.48% وهي أدنى نسبة نمو سجلت خلال الفترة ما بين (2010-2020).

2-2-خطر تداول العملات الورقية وزيادة وسائل الدفع الالكتروني بفعل جائحة كورونا في الجزائر

تعرف فيروسات كورونا على أنها إعداد كبيرة من الفيروسات تُصيب الحيوانات والبشر على حد سواء وتسبب أمراض الجهاز التنفسي منها الخفيفة مثل نزلات البرد أو الشديدة مثل الالتهاب الرئوي، ونادرًا ما تصيب فيروسات كورونا الحيوانية البشر ثم تنتشر بينهم، ويعد مرض سارس SARSعلى أحد فيروسات كورونا الذي انتقل من الحيوانات إلى البشر، وقد ظهرت في الشرق الأوسط في عام 2012 سلالة أخرى بارزة حديثة من فيروسات كورونا تسمى MERS (متلازمة الشرق الأوسط التنفسية)، وقد أثرت الجائحة على العديد من دول العالم ومع بداية الجائحة بدأ الحديث عن خطر انتقال فيروس كوفيد عن طريق العملات الورقية والمعدنية بل إن بعض الدول ذهبت إلى حد حث مواطنيها على التوقف عن استخدام الأوراق النقدية تماما، وهذا ما أدى لزيادة خدمات الدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا ،حيث أن الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الدول للحد من انتشار الفيروس وخصوصا الحجر الصحي ساهمت إلى حد كبير للتوجه للوسائل الحديثة والتكنولوجيا خوفا من انتقال العدى عن طريق الأفراد، وسنبين مظاهر تطور عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال فترة الجائحة كما يلي:

جدول01: تطور مستخدمي الانترنت ووسائل الدفع الالكتروني خلال الفترة (2018-2020)

السنة	2018	2019	2020
عدد مستخدمي الإنترنت	21مليون	24مليون	25 مليون
عدد السكان	41	21مليون	21مليون
النسبة المئوية	%50	57.815	57.915
عدد أجهزة الدفع الإلكتروني	15397	23762	32347

المصدر: (شيلق، 2021، الصفحات 450-452)

يتبين من خلال الجدول أن عدد مستخدمي الإنترنت تزايد مع تزايد عدد السكان وبلغت نسبته حوالي57.91 5مستخدم للإنترنت من إجمالي عدد أفراد المجتمع الجزائري وهي نسبة تفوق النصف، في حين تزايد عدد أجهزة الدفع الإلكتروني من 15ألف سنة 2018 ليتضاعف سنة 2020 بحوالي 32 ألف ، ويعود سبب هذا التزايد لآثار جائحة كورونا فكانت بمثابة حافز لزيادة التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية خوفا من خطر عدوى انتقال الفيروس عبر النقود المعدنية والورقية، في حين لا يزال هناك تباطؤ في زيادة عدد مستخدمي الإنترنت وهذا أمر لا يساهم في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بشكل أحسن ، بسبب ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات في الجزائري ، وهو ما يشكل تحدي أمام السلطات لزيادة وتيرة استخدام وسائل الدفع الحديثة.

شكل 02: تطور عمليات الدفع عبر نهايات الدفع الالكتروني في الجزائر سنة2020

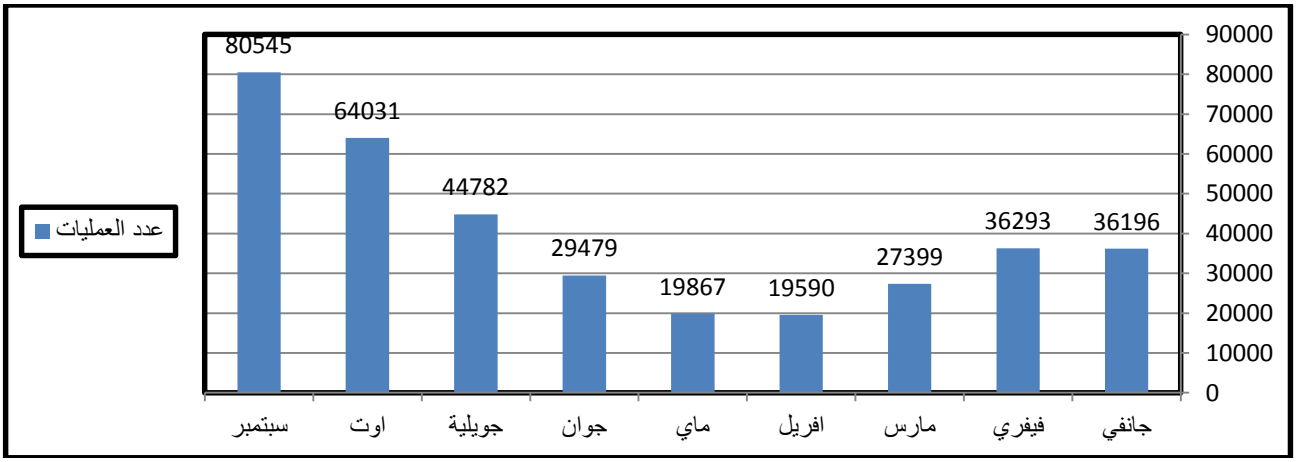

المصدر: (أسماء و عبد الله، 2021، صفحة 376)

يتبين من خلال شكل أعلاه أن عدد عمليات الدفع عبر نهايات الدفع الالكتروني في الجزائر سنة2020 المزامن لفترة جائحة زاد وتطور ,حث انتقل من حوالي 36الف عملية بداية شهر جانفي ليتضاعف العدد خلال 9 أشهر ففي شهر سبتمبر بلغ عدد العمليات حوالي 80 ألف عميلة ، وبلغ المعدل الشهري لعمليات الدفع عبر نهايات الدفع الالكتروني ارتفاعا بمقدار 40 ألف عملية سنة 2020مقارنة بسنة 2019 التي بلغت22 ألف عملية كما أن الدفع عبر الإنترنت

عن طريق بطاقة الذهبية سجل ما يقارب 4 ملايين عملية في 2020، مقارنة بسنة 2019 (حوالي 670 ألف عملية) أي بارتفاع بنسبة 487% في سنة واحدة (بومزار، 2021).

جدول 02: تطور عدد الصراف الآلي عمليات السحب من الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة (2018-2020)

	2018	2019	2020
عدد الصراف الآلي حيز الخدمة	1441	1621	3030
العدد الإجمالي لمعاملات السحب	8 833 913	9 929 652	58 428 933
المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب	136 233 452 000,00	164 116 233 000,00	1 073 004 953 000,00

المصدر: (ضويفي، 2022، صفحة 13)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الصراف الآلي في الجزائر شهد ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث خلال سنة 2019 قبيل الجائحة قدرت بـ 1621 صراف ليتضاعف العدد سنة 2020 ويصل إلى 3030 صراف، كما أن عمليات السحب من الصراف الآلي عرفت تزايد مستمر، حيث بلغت 8.8 مليون عملية سنة 2018، ليتضاعف العدد سنة 2020 إذ بلغت 42.58 مليون معاملة بمبلغ 1073 مليار دينار جزائري، ويرجع سبب الزيادة لتوجه المجتمع بالتعامل بهذا الجهاز جائحة كورونا.

2-3-أزمة السيولة وإدارة مخاطرها خلال جائحة كورونا:

عرفت الجزائر خلال فترة جائحة كورونا نقص حاد في السيولة النقدية شهدتها الوكالات البنكية والمكاتب البريدية، حيث أن السيولة البنكية قد تقلصت بأزيد من 180 مليار دينار في نهاية شهر ماي 2020، مقارنة بنهاية سنة 2019 لتنتقل تحت عتبة 1000 مليار دج، وبلغ العجز في السيولة نهاية سنة 2020 حوالي نسبة 80 % مقارنة مع بداية سنة 2019 حيث سجلت نسبة السيولة حوالي 20%، ويرجع سبب تفاقم أزمة السيولة لعدة عوامل: (كرغلي و بلوناس، 2021، صفحة 117)

- ✓ توقف دفع الضرائب والرسوم المستحقة وعدم تسديد فواتير الماء، الكهرباء والغاز؛
- ✓ زيادة مستوى الإنفاق لدى المستهلك الجزائري في ظل هذه الجائحة بدافع اللهفة وعدم الثقة في المستقبل؛
- ✓ ارتفاع الطلب على السيولة النقدية في مدة قصيرة بسبب الشروع في تسديد منحة التضامن التي أقرتها الحكومة لفائدة المتضررين من جائحة كورونا، والمقدرة ب 10.000دج شهريا، وتراجع عائدات المحروقات خلال هذه الفترة؛
- ✓ تراجع عمليات التحويل المالية في الحسابات البريدية والبنكية، بسبب توقف النشاطات التجارية والاقتصادية، حيث قدرت نسبة التراجع حوالي 80%؛

سيولة الاقتصاد الجزائري تعبر نسبة الكتلة النقديةM2 إلى الناتج المحلي الخامPIB ، ويمكن بيان تطور نسبة سيولة الاقتصاد الوطني قبل وأثناء جائحة من خلال الشكل الآتي:

شكل03: تطور نسبة سيولة الاقتصاد الوطني خلال الفترة(2018-2020)

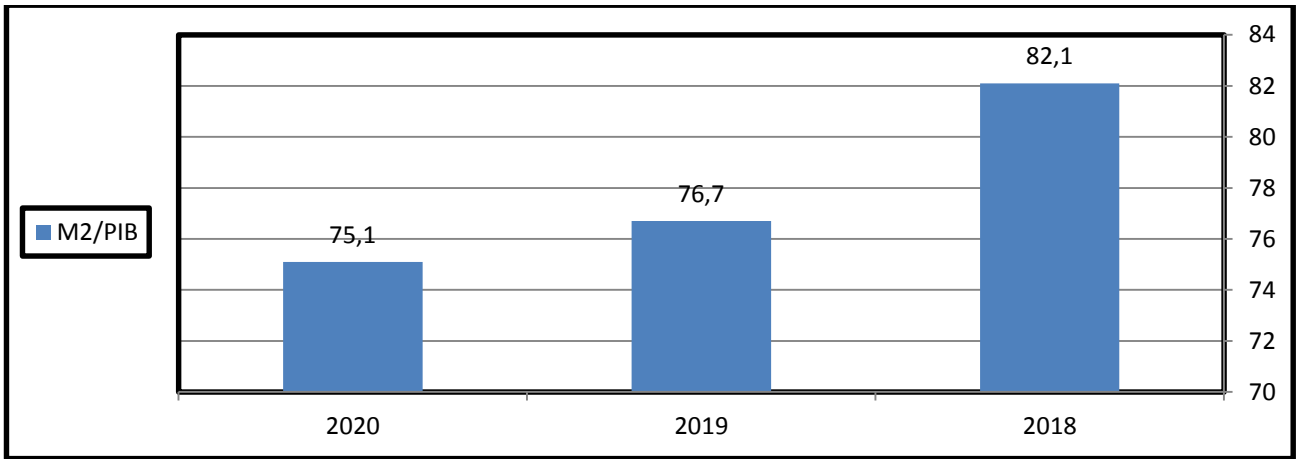

المصدر: (روشو، 2021، صفحة 283)

يلاحظ من الجدول أعلاه تقلص نسبة السيولة في الاقتصاد الجزائري سنة 2020 بسبب جائحة كورونا بنسبة 75 %بعد ما بلغ سنة 2018نسبة 82 %، لكن تبقى هذه النسب مرتفعة وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات التضخم وتفضيل المجتمع الجزائري لاستعمال السيولة النقدية، لكن قد يفسر هذا الانخفاض أيضا علي زياد استخدام وسائل الدفع الالكترونية.

ولإدارة مخاطر السيولة خلال جائحة كورونا أصدر بنك الجزائر تعليمة تحت رقم 05-2020 بتاريخ 06 افري 2020 متعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لتجنب المخاطر التي قد تسببها السيولة ،الأموال الخاصة وتصنيف القروض ، جراء تبعات انتشار فيروس 19 وتأثيره على مستوى سائر القطاعات المحلية، حيث تطبق هذه التعليمة بداية من تاريخ 01 مارس 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020 ، و تشمل هذه التعليمة على عدة نقاط نذكر أبرزها كالآتي: (علي و عمير، 2020، صفحة 183)

يخفض الحد الأدنى لمعامل السيولة المحدد بأحكام المادة 03 من النظام رقم 04-2011 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة إلى نسبة 60%؛

تعفى البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المحدد بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم -01 2014المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛

يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تؤجل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي هذا الوباء، كما يمكنها أن تمنح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة الجدولة، وأيضا يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية مسك وضعيات خاصة بالإجراءات الاستثنائية المتخذة في إطار تطبيق هذه التعليمة، ووضعها تحت تصرف المصالح المخصصة لبنك الجزائر.

2-4-دور وسائل الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا:

بهدف التقليل من أثر جائحة كورونا في تقليص حجم السيولة اتخذت السلطات إجراءات من شأنها التخفيف من أزمة السيولة، فقام بريد الجزائر بتسقيف المبلغ المسحوب 10.000 دج لكل عميل يوميا لتمكين المواطنين من سحب رواتبهم، تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني للحد من تداول السيولة النقدية وتخفيض الطلب على النقود حيث يتيح الدفع الإلكتروني سواء (عبر الانترنت أو عبر نهايات الدفع الإلكتروني) تسوية قيمة المعاملات إلكترونيا، دون الحاجة للسيولة النقدية، و بالتالي لن يضطر العملاء للتوجه للمراكز البريدية و الوكالات البنكية لسحب النقود ثم الدفع، لأن عمليات الاقتطاع تتم الكترونيا مما يخفف من أزمة السيولة النقدية، وأبرزت أزمة السيولة النقدية في الجزائر في ظل جائحة كورونا نقائص في وسائل الدفع الإلكتروني ، مما يجبر السلطات لتحسين وتطوير وكذا تعميم الدفع الإلكتروني، لكن يبقى المستهلك الجزائري يفضل التعامل النقدي، وهو ما يشكل تحدي لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني، إلا أن جائحة كورونا كانت بمثابة حافز لتطوير وسائل الدفع الإلكتروني ،وأصبح توجه الأفراد إلى الدفع الإلكتروني ظاهرة حتمية بسبب خطر انتقال الفيروس عبر النقود التقليدية كما أظهرت أن لها العديد من الامتيازات تساهم في التخفيف من حدة أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا، وهذا ما ذهب إليه الكثير من الخبراء الاقتصاديين والماليين في الجزائر إذ اعتقدوا إلى أنه لا حل لهذه الأزمة سوى بالإسراع في تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني وتعميمه ونشر ثقافة استعماله بين أفراد المجتمع الجزائري، وجعله إجباريا خاصة في المحلات الكبرى، بالإضافة إلى سداد فواتير الكهرباء والماء والهاتف والإنترنت وشرا تذاكر الطيران والدفع لدى الفنادق وغيرها من العمليات أو الخدمات المالية الأخرى وهذا بالموازاة مع توزيع أجهزة القارئ الآلي على أكبر عدد من التجار، لأنه وعندما يكون استعمال البطاقة البريدية أو البنكية إجباريا في كثير من الأماكن، يكون أصحاب هذه البطاقات مجبرين على تغذية رصيدهم بالأموال، وبالتالي ستعود السيولة تلقائيا إلى البريد وإلى البنوك من جديد ،وتفعيل الدفع الإلكتروني لا يقف دورها في علاج أزمة السيولة فقط وإنما يتعداها لأبعد من ذلك بحيث سيقضي من على مشكلة الأوراق النقدية المزورة، وحماية الزبائن من عمليات السرقة، إلى جانب حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة وعليه فمن خلال تعميم وسائل الدفع الإلكتروني سيقضي على أزمة السيولة النقدية وعلى مشكلة الطوابير التي تشهدها العديد من المؤسسات الحكومية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري. (شيلق، 2021، صفحة 454)، وعملت مؤسسة بريد الجزائر أيضا في ظل جائحة كورونا بتشجيع استعمال البطاقة الذهبية، والمعاملات الالكترونية اللاتلامسية عبر التطبيقات المتاحة لدى الزبائن، كتطبيق بريدي موب وتطبيق بريدي نت بمختلف الخدمات التي يقدمونها، مما ساهم في تشجيع استخدام أدوات التبادل الالكتروني؛ (لخضر و فاطنة، 2021، صفحة 157)

- **خاتمة:**

يلاحظ من خلال بيان الآثار الناجمة إثر تفشي وباء كوفيد–19 أنها هي الدافع الرئيسي في التوجه نحو تعظيم المعاملات غير النقدية ومن خلال تخوف منظمة الصحة العالمية والعديد من المراكز البحثية لإمكانية انتقال الفيروس عبر ملامسة النقود الورقية اتخذت جميع الدول أنظمة احترازية سعت من خلالها لتبني استبدال طرق الدفع التقليدية بوسائل حديثة أكثر أمانا وهذا ما شهدته بعض الدول خلال أزمة كورونا ودعت إلى تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية كمحاولة للسيطرة على انتقال المرض بين الناس، واستجابت الجزائر في إطار مكافحة فيروس كورونا عن طريق البنوك والمؤسسات المالية لتشجيع تطبيق وسائل الدفع الالكترونية ، كما شهدت فترة كورونا أزمة حادة في نقص السيولة وهو الأمر الذي دعا السلطات لاتخاذ تدابير لتفادي مخاطرها لتلعب وسائل الدفع الحديثة دورا بارزا كحل ناجع للتخفيف من أزمة السيولة؛

اختبار الفرضيات :بناء على ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة

- ثبتت صحة الفرضية الأولى ويمكن لوسائل الدفع الإلكترونية أن تحل محل النقود التقليدية كآلية للتخفيف من حدة أزمة نقص السيولة في الجزائر، وهذا ما جعل الجزائر تسارع في تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني وتعميمه ونشر ثقافة استعماله بين أفراد المجتمع الجزائري، وجعله إجباريا خاصة في المحلات الكبرى، بالإضافة إلى سداد فواتير الكهرباء والماء والهاتف والإنترنت وبالتالي يكون أصحاب هذه البطاقات مجبرين على تغذية رصيدهم بالأموال، وستعود السيولة تلقائيا إلى البريد وإلى البنوك من جديد وتخفف من حدة ومخاطر السيولة الناجمة عن جائحة كورونا؛
- ثبتت صحة الفرضية الثانية القائلة بأن جائحة كورنا تعتبر حافزا لزيادة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية حيث تزايد عدد أجهزة الدفع الإلكتروني وعدد عمليات الدفع عبر نهايات الدفع الالكتروني وعدد الصراف الآلي وعمليات السحب عليه في الجزائر أضعافا خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019؛

نتائج الدراسة: أفضت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها كما يلي:

- أظهرت جائحة كورونا أن وسائل الدفع الإلكتروني سلاح ذو حدين فهي تعمل على تفادي خطر انتشار الأمراض والأوبئة التي تنتقل عبر النقود الورقية والمعدنية من جهة، ومن جهة أخرى التشجيع على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع النقدي يساهم في التقليل من الحاجة للسيولة النقدية، وبالتالي التقليل من أزمة مخاطر السيولة
- تعتبر أزمة السيولة النقدية خلال جائحة كورونا في الجزائر، عامل من العوامل الرئيسية التي تساهم في تطور آداء البنوك وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني؛
- بالرغم الآثار السلبية لجائحة كورونا وما ترتب عنها في شل جميع القطاعات الحيوية وانخفاض في أداء النشاط الاقتصادي لأدنى مستوياته في الجزائر، إلا أنها لها جانب إيجابي حيث ساهمت في زيادة عمليات الدفع الإلكتروني ونشر ثقافة استخدام التكنولوجيا في أوساط لمجتمع الجزائري؛

التوصيات :

- تعتبر أزمة وباء كوفيد-19 العامل الأساسي الذي في معدلات التحول نحو المعاملات غير النقدية وانتشار وسائل الدفع الإلكترونية التي من شأنها التخفيف من حدة أزمة تفاقم نقص السيولة شريطة أن تراعى مجموعة من الضوابط الناظمة لهذه النوعية من المعاملات، ومن خلال النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم التوصيات التالية:
- ضرورة تحسين النفاذ إلى الانترنت وتوسيع شبكة التواصل مما يتيح للمناطق المعزولة أو سكان الريف استخدام التطبيقات والمنصات الرقمية لمواجهة كوفيد-19؛
- استكمال إصلاح القطاع المصرفي من أجل تبني المدفوعات الإلكترونية؛
- استغلال وتدريب الخبرات في مجال عمل البنوك واستخدام التكنولوجيا والرقمنة لمعرفة ومراقبة عمل استخدام وسائل الدفع المستحدثة؛
- الشروع في الحملات الدعائية والتحسيسية لتشجيع تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر التي تعاني ضعفا كونها وسيلة سحب ودفع آمنة؛ للتمكن من تخفيض من الطلب على السيولة النقدية وبالتالي التقليل من مخاطر أزمة السيولة وإدارتها الناجمة عن جائحة كورونا؛
- استعمال وسائل الدفع الإلكترونية يقلل من خطر العدوى بالفيروس، كما يعمل على تجنب الطوابير الكبيرة أمام البنوك ومؤسسات البريد.

قائمة المصادر والمراجع:

- **قانون رقم18-05**. (2018). **قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية**، العدد 28. الجزائر: الجريدة الرسمية.

brana, s., cazals, m., & canffmann, p. (2003). economie monetaire et financiere. paris: 2eme edition dunod.

- **إبراهيم بومزار**. (2021). **كورونا يطور خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر**. تاريخ الاسترداد 14 جانفي, 2021، من العرب: https://alarab.co.uk/الجزائر-في-الإلكتروني-الدفع-خدمات-يطور-كورونا /
- **ادبوب سارة، وقصاب سعدية**. (03 جوان, 2020). **إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015 -دراسة حالة بنك البركة وسوسييتي جينيرال -**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، الصفحات 83-96.
- **أسماء كرغلي، وعبد الله بلوناس**. (31 ديسمبر, 2021). **الدفع الالكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا**. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، الصفحات 110-132.
- **آسيا قاسيمي، وحمزة فيلالي**. (يومي 12-13 ديسمبر 2011). **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**. المؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم.
- **البنك الدولي**. (2022). **نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)**. تم الاسترداد من https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ
- **بن معمر علي، وجيلالي عمير**. (22 أكتوبر, 2020). **إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا (COVID19) الجزائر أنموذجا**. مجلة التراث الجزائري، المجلد 01، العدد 03، الصفحات 166-187.
- **بوسعيد محمد عبد الكريم، قوراري عبد العزيز، وصايم مصطفى**. (15 أكتوبر, 2019). **وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية (الواقع الآفاق)**. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، الصفحات 92-104.

- **خضراوي نعيمة.** (2009). مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير. **إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية–**. الجزائر: كلية العلوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- **رابح شيلق.** (07 جوان, 2021). **وسائل الدفع الالكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر**. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، الصفحات 456–441.
- **شفيقة ضويفي.** (31 جانفي, 2022). **دور وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2016–2021)**. مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد 01، الصفحات 153–174.
- **صلاح الدين بولعراس.** (30 سبتمبر, 2020). **الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، صفحة 163_182.
- **طارق عبد العال حماد.** (2003). **إدارة المخاطر**. مصر: الدار الجامعية.
- **عبد القادر روشو.** (27 افريل, 2021). **ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة 2010–2020 في ظل أزمة السيولة لصائفة 2020**. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد:11، العدد 03، الصفحات 276 –293.
- **عقوني لخضر، وبلخيري فاطنة.** (31 ديسمبر, 2021). **مساهمة تكنولوجيا التطبيقات الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا19 covid**. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، الصفحات 166 –151.
- **كرغلي أسماء، وبلوناس عبد الله.** (03 مارس, 2021). **أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني–مع الاشارة إلى حالة الجزائر–**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المحلد 17، العدد 25، الصفحات 365–382.
- **لعلاوي النواري، وحماني عبد الرؤوف.** (29 ديسمبر, 2020). **مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر–البطاقة الذهبية لبريد الجزائر انموذجا–**. مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، العدد 02، الصفحات 42–56.
- **مطاي عبد القادر، وآخرون.** (2020). **وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في عصرنة المنظومة المصرفية**. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02.